دفاتر برلمانية

سلسلة أعمال مختارة 1

نحو فقه دستوري مغربي:
أعمال الأستاذ مصطفى قلوش

إعداد
رشيد المدور

الطبعة الأولى
2025

DAR AL AFAK
COPY

تقديم..... 11

المحور الأول:
دراسات في الفقه الدستوري

قراءة جديدة لاختصاصات المؤسسة الملكية على ضوء الفصل 19 وما يقرره الدستور بأكمله 15

البند الأول: المؤسسة الملكية تحظى بشرعية تاريخية ودستورية 19

البند الثاني: دلالة إضفاء لقب أمير المؤمنين على ملك البلاد 21

البند الثالث: الاختصاصات الملكية الصريحة تخضع لضوابط دستورية ولا تندرج في الحظر المنصوص عليه في الفصل 106 من الدستور 23

البند الرابع: تغطية الفصل 19 لكل ما هو ممكوت عنه دستوريا 29

البند الخامس: حدود الفصل 19 وضوابط تفعيله في إطار ما يقرره الدستور بأكمله 32

البند السادس: تعديل الدستور بأكمله يتأسس على الفصل 19 بمفرده 35

خلاصة ختامية: 37

سمو وعلو المؤسسة الملكية من خلال التأصيل القانوني والفقهي للفصل 19.... 40

التنصيب الحكومي من الأحادية إلى الثنائية: التأصيل الفقهي لفتوى وزير العلاقات مع البرلمان 47

الاتجاه الأول: أحادية التنصيب الحكومي 48

الاتجاه الثاني: ثنائية التنصيب 50

رأي (الفتوى) وزير العلاقات مع البرلمان حول رفع الرسوم الجمركية على واردات الحبوب (المرسوم إجراء قانوني)..... 55

مناقشة لمحتويات فتوى وزير العلاقات مع البرلمان حول مرسوم بتغيير الرسم الجمركي المفروض على استيراد بعض المنتجات..... 57

[أولا] التمييز بين التنصيب ومنح الثقة والتصويت من طرف مجلس النواب 58

[ثانيا] حق الحكومة في الشروع في ممارسة جميع صلاحياتها الدستورية دون حاجة إلى تنصيب برلماني..... 59

[ثالثا] ممارسة الوزير الأول للسلطة التنظيمية حتى قبل انعقاد مجلس الحكومة..... 59

[رابعا] المسائل التي تعرض وجوبا على المجلس الوزاري..... 60

[خامسا] أهمية الفصل 45 من الدستور وعلاقته بالمرسوم 61

[سادسا] المرسوم إجراء قانوني ؟؟؟ 62

الإطار القانوني والفقهي للقوانين التنظيمية..... 65

[أولا] نطاق القوانين التنظيمية 66

[ثانيا] مسطرة إقرار القوانين التنظيمية..... 68

[ثالثا] الأمور التي لا يجوز تطبيقها في مجال القوانين التنظيمية 73

[رابعا] مرتبة القوانين التنظيمية 76

[خامسا] القوانين التنظيمية ووجهة نظر المجلس الدستوري بخصوص ما ورد في النظام الداخلي لمجلس النواب 79

شرح المقتضيات الدستورية المتعلقة بالمسطرة التشريعية في ضوء دستور 2011 86

المبحث الأول: الاقتراح والإيداع بالأسبقية لدى أحد المجلسين (الفصل 78)..... 87

المبحث الثاني: مسطرة القوانين العادية (الفصل 84) 90

المبحث الثالث: مسطرة القوانين التنظيمية (الفصل 85)..... 99

DAR AL AFAK
COPY

الإطار الدستوري لقانون الإذن..... 108

منزلة مجلس المستشارين من وجهة نظر المشرع الدستوري..... 115

أحزاب المعارضة بمجلس المستشارين تلجأ مجددا إلى المجلس الدستوري..... 117

رسالة إحالة إلى المجلس الدستوري من أجل البت في مدى دستورية القانون رقم 98 . 34
..... 120

المحور الثاني:
التعليق على قرارات القضاء الدستوري

عوار في مرتكزات المرسوم وافتئات على قرار المحكمة الدستورية رقم 99.19 139

[1] قرار المجلس الدستوري رقم 984.16..... 142

[2] الخطل الكامن في حيثيات القرار ومنطوقه..... 144

[3] المرسوم مجانب للصواب وفيه افتئات على القرار رقم 19.99..... 147

كلمة ختامية:..... 149

حالة التنافي من وجهة نظر قضاة المحكمة الدستورية ورؤية الأستاذ بنعبد الله .. 150

[1] فحوى القرار رقم 02.17 المتعلق بحالة التنافي..... 151

[2] وجهة نظر الأستاذ محمد أمين بنعبد الله..... 153

[3] وجهة نظرنا بخصوص حالة التنافي..... 155

[4] هل يوجد نسخ للقانون في المجال الذي نحن بصدده؟..... 156

أعضاء المجلس الدستوري وإشكالية استقالة السيد "ميلود الشعبي" 162

[1] منطوق القرار..... 163

[2] الحالات الحصرية لدعوة المرشح الموالي لشغل المقعد الشاغر 164

DAR AL AFAK
COPY

[3] الحالات الحصرية لمباشرة انتخابات جزئية 165
خاتمة:..... 170
معضلة أعضاء المجلس الدستوري مع التأويل الدستوري القويم.....172
المحور الأول: فحوى القرار ومرتكزه من وجهة نظر المجلس الدستوري..... 173
المحور الثاني: مناقشة القرار من ناحية حيثياته ومنطوقه..... 175
السقطة الكبرى للمجلس الدستوري بخصوص قانون المالية لسنة 2014.....182
المأخذ الأول: تقديم قانون المالية من طرف حكومة جديدة غير منصبة 183
المأخذ الثاني: رئاسة اللجنة المكلفة بالتشريع بمجلس النواب من لدن نائب لا ينتمي للمعارضة..... 185
المأخذ الثالث: خرق مقتضيات الفصلان 75 و84 وكذا المادة 159 من النظام الداخلي لمجلس النواب خلال القراءة الثانية..... 187
المأخذ الرابع: إيداع الحكومة لتعديل أمام مجلس المستشارين بدل تقديمه ابتداء لدى مجلس النواب..... 190
القرار المتعلق بدائرة "طنجة – أصيلة" فيه خرق وعوار ولا يمكن تفعيله بمرسوم194
المحور الأول: الإطار..... 194
المحور الثاني: القرار فيه خرق وعوار من الناحية القانونية والدستورية..... 196
المحور الثالث: قرار المجلس الدستوري فيه عوار ولا يمكن تفعيله بمرسوم..... 202
أعضاء المجلس الدستوري وإشكالية تجريد من هو فاقد للصفة البرلمانية.....206
[أولا] الإحالة إلى المجلس الدستوري من طرف الوكيل العام للملك 207
[ثانيا] الحيثيات القانونية المتعلقة بالقرار 208
[ثالثا] هل يشترط صدور أكثر من حكم لتجريد البرلماني من عضويته؟ 210

DAR AL AFAK
COPY

[رابعا] الحكم بالتجريد من العضوية دون إجراء انتخابات جديدة 211
النص الدستوري غير السليم وتأويل المجلس الدستوري غير القويم 216
[أولا] الجانب المتعلق بالثغرات ونقائص الوثيقة الدستورية 219
[ثانيا] المجلس الدستوري وتأويله غير القويم 222

التحليل الفقهي لقرار المجلس الدستوري القاضي بدستورية القانون رقم 34.98 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص 1/3 230

المبحث الأول: عن مدى اختصاص السلطة التشريعية فيما يتعلق بتحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص 231

المبحث الثاني: عن السياق الذي يندرج فيه القانون رقم 34.98 والقانون رقم 35.98 المعروضان 232

المبحث الثالث: عن القانون رقم 34.98 والقانون رقم 35.98 المعروضين على نظر المجلس الدستوري 234

المطلب الأول: فيما يتعلق بالمنشآت العامة المقرر تحويلها إلى القطاع الخاص 234

أولا: فيما يتعلق بالمسألة الأولى نجد المجلس الدستور يقرر الآتي: 234

ثانيا- فيما يتعلق بالمسألة الثانية فإن قرار المجلس الدستوري 235

التحليل الفقهي لقرار المجلس الدستوري القاضي بدستورية القانون رقم 34.98 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص 2/3 238

ب: القانون رقم 39.89 وهو متضمن للمادة الخامسة 238

التحليل الفقهي لقرار المجلس الدستوري القاضي بدستورية القانون رقم 98.34 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص 3/3 248

المطلب الثاني فيما يتعلق بالقواعد الواجب تطبيقها على نقل منشآت عامة إلى القطاع الخاص 248

DAR AL AFAK
COPY

هل قضى المجلس الدستوري بعدم دستورية المادة 264 المتعلقة بمسطرة التصويت على البرنامج الحكومي؟ 257

إشكالية دستورية النظام الداخلي وقضية المعارضة ضد رئيس مجلس النواب ... 261

1-القانون الداخلي في ظل الدساتير السابقة على دستور 1992 262

2-النظام الداخلي وإجراءات التصويت على البرنامج الحكومي في ظل دستور 1992 262

مجلس النواب والمجلس الدستوري أيهما على صواب؟ 269

بعض المراجع المستعملة في الدراسات 272

DAR AL AFAK

COPY

تمكن الأستاذ مصطفى قلوش، بكل ثقة واطمئنان، من التعبير عن وجه آخر من وجوه النبوغ المغربي في الفقه الدستوري. تميز نسقه العلمي والفقهي لا يعود فقط إلى صلابة حجته وقوة طرحه ووضوح لغته، وإنما أيضًا إلى أنه اختط لنفسه منهجًا متفردًا في مساءلة القضايا الدستورية واستكشاف ما تطرحه من إشكالات واستفهامات، بعيدًا عن هيمنة حقول معرفية قريبة من القانون الدستوري. بفضل ذلك، ساهمت اجتهاداته بشكل فعّال في تأكيد استقلالية العلوم الدستورية عن غيرها من العلوم القريبة منها. ولعل من موارد تميز مدرسة الأستاذ مصطفى قلوش هو تركيزه على استخدام قواعد اللغة بشكل صحيح والتوسل بدلالات الألفاظ وأصول الاستنباط، إلى جانب مقاربته النسقية للنصوص الدستورية. هذه المقاربة جعلت فهمه للوثيقة الدستورية، والقوانين التنظيمية والعادية، ولأنظمة المجالس البرلمانية، فهمًا شاملًا.

لا يمكن الحديث عن الأستاذ مصطفى قلوش دون الإشارة إلى مساهماته في التعليق على قرارات القضاء الدستوري المغربي؛ حيث كان دائمًا صاحب رأي عميق وتحليل دقيق. سواء اتفقنا أم اختلفنا مع آرائه، كانت تعليقاته على قرارات المجلس الدستوري لحظات متميزة ينتظرها الباحثون والمهتمون لاستكشاف آرائه وتحليلاته القوية. صحيح أن بعض عباراته كانت تتسم بالحدة، وهو لا ينكر ذلك، ولعل للطبع أثر في ذلك، لكن صراحته في المساءلة لم تكن إلا تعبيرًا صادقًا عن غيرته على القضاء الدستوري المغربي، وذودًا منه عن حماه وحرمته.

رغم توقفه عن التأليف لفترة طويلة، إلا أن ذلك لم يمنعه من نشر العديد من الدراسات والمقالات في المجلات العلمية والصحف الورقية والمواقع الإلكترونية. وقديمًا، بادر بعض طلبته إلى جمع هذه المقالات، حتى أضحت مرجعًا علميًا يتداوله الطلبة فيما بينهم، وهو ما شكّل لحظة سانحة لنا في مجلة "دفاتر برلمانية" للتفكير الجدي في جمع مفردات تراثه العلمي وشتات مقالاته ودراساته في هذا الكتاب للحفاظ عليها من الضياع والتلف، ولإتاحتها للأجيال القادمة من الطلبة والباحثين في العلوم القانونية والدستورية.

إعداد: رشيد المدور

مكتبة دار السلام

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma

الثمن 90 درهم

9 789920 299510